رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم في المدى

ممثل السيستاني: المحاصصة جعلت من الانتخابات بلا فائدة

□ متابعة/ المدى

حمّل معتمد المرجع الديني آية الله السيد علي السيستاني في محافظة كربلاء، الكتل السياسية مسؤولية الاحتقان الذي يشهده الشارع العراقي، متهما إياها بالتصارع في ما بينها للظفر بأكبر نسبة من المنافع والمكاسب على حساب المواطنين، كما دعا أعضاء البرلمان والمسؤولين الكبار في الدولة إلى التخلي عن أجزاء من رواتبهم. وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة صلاة أمس الجمعة وسط كربلاء، إن "جميع الكتل السياسية مسؤولة عما يجري في البلد من احتقان وتظاهرات"، مبيناً أن "البرلمان والحكومة يمثلان توجهات الكتل السياسية مجتمعة، وأي تقصير في الأداء الحكومي تتحمله هذه الكتل". ودعا الكربلائي إلى "اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف الاحتقان والحد من التظاهرات من خلال إيجاد الحلول لمشاكل المواطنين، وتخفيض مرتبات أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين من أصحاب الدرجات العليا بنسبة مقنعة وليس ١٠ أو ٢٠٪ فقط"، معتبراً أن "الفوارق في المرتبات بينهم وبين سائر موظفي الدولة والمواطنين أدت إلى شعور المواطنين بالظلم، كما أن المناصب السياسية أضحت وسيلة لجني الامتيازات والمنافع، ولم تعد وسيلة لتقديم الخدمة للمواطنين".
من جهة أخرى، شدد الكربلائي على "ضرورة إصلاح العملية السياسية بشكل عاجل"، معتبراً أن "المحاصصة وتقاسم الوزارات بين جميع الكتل جعلت من الانتخابات أمراً ليس ذا جدوى".

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد (2048) السنة الثامنة - السبت (19) شباط 2011

متظاهرون يطالبون بإقالة رؤوس الفساد

انشقاق داخل مجلس محافظة بغداد
متحفظون: مبالغ طائلة صرفت على مشاريع وهمية

□ بغداد / المدى

تظاهر المئات من المثقفين وطلاب الجامعات وسط بغداد، أمس الجمعة، للمطالبة بتوفير الخدمات والقضاء على البطالة والفساد واستقلال المؤسسات العسكرية وإقالة محافظ بغداد ورئيس مجلس المحافظة.
وطالب المتظاهرون بإقالة المسؤولين المقصرين في أداء مهامهم، كما طالبوا أعضاء مجلس محافظة بغداد والزيدي بالخروج إلى الشارع ولقاء المتظاهرين.
وحمل المتظاهرون الذين توجهوا إلى ساحة التحرير لافتات تؤكد ضرورة مكافحة الفساد "لا للفساد الإداري، لا للبطالة، لا لإراقة الدماء، لا للرشوة"، كما رددوا هتافات "الشعب يريد إصلاح النظام، "والشعب والجيش يد واحدة".
وكشف عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي عن تشكيل ما اسماه كتلة التحفظ وستعلن الأسبوع المقبل تجميد عضويتها في المجلس اعتراضا على ما يعتبره أعضاؤها استمرار بؤر الفساد داخل مؤسسات الحكومة التنفيذية وصرف مبالغ طائلة على مشاريع لم تغير من واقع العاصمة.
وقال الربيعي، وهو رئيس لجنة التخطيط والمتابعة في حكومة بغداد "انه وبشكل شخصي قرر تشكيل هذه الكتلة واتخاذ قرار تجميد عضويته والاتصال ببقية الأعضاء الذين أبدى تسعة منهم الانضمام للكتلة والمشاركة في تظاهرة يوم الخامس والعشرين القادم في ساحة التحرير"، متوقعا إن "يرتفع عدد المنظمين للكتلة إلى أكثر من ٢٥ عضوا وهم يمثلون أحزابا مختلفة".
وأوضح الربيعي في اتصال هاتفي مع "المدى" عزمه على النزول إلى الشارع للتضامن مع المتظاهرين في ٢٥ من الشهر الحالي في حال عدم وضع حد للحال المزري الذي تمر به العاصمة.
وشدد الربيعي على تلقيه وعودا شفوية من عدد كبير من أعضاء مجلس المحافظة للتضامن مع المتظاهرين، موضحا انه في الغد سيكون هنالك إعلان للمطالب من قبله وحلفائه والتي قد تتضمن المطالبة بإقالة القادة الكبار للجهاز التنفيذي في المحافظة، والذي اتهمه الربيعي بالتقصير طوال فترة السنتين من إجراء الانتخابات.
وعلى ما يقول الربيعي فأنه اتصل برئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي وابلغه بتهديد تعليق العضوية إلا أن الأخير حذره من اتخاذ هكذا خطوة كونه سيكون بالضد من الشارع العراقي، فيما أكد الربيعي انه بهذا الإجراء سينزل إلى الشارع ويقول لهم الحقائق ومن يقف وراء تردي الخدمات سيما الجهاز التنفيذي في المحافظة فضلا عن الوزارات التي تعمل من اجل الحد من صلاحيات مجلس المحافظة.
من جانبها قالت عضو مجلس محافظة بغداد إيمان البرزنجي في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إنها تلقت رسالة من زميلها محمد الربيعي يشعرها بأنه التيار العلماني داخل مجلس المحافظة سيكون له موقف من تردي الخدمات، وسيكون لهذا التيار متحدث رسمي لكي يعلن عن مطالبه.
وأضافت البرزنجي أن السياسة السلبية لأمانة بغداد هي من تقف وراء توقف العديد من مشاريع مجلس المحافظة، مشددة على وجود خلاف كبير بين المحافظة ومجلسها من جهة وأمانة بغداد من جهة أخرى، متهمة الأخيرة بالضعف والتقصير تجاه المواطن البغدادي، لاسيما في المناطق ذات النسب السكانية العالية كمدينة الصدر والاعظمية وقاطع الرشيد، موضحة أن هنالك تقييدا كبيرا لدور مجلس المحافظة في مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي المحلي.

□ تفاصيل ص ٢

□ مثقفون وطلاب جامعات يتظاهرون وسط بغداد.. أ.ف.ب

سكان أطراف بغداد يتاجرون بالنفايات كمصدر للعيش

□ بغداد / المدى

مناطق وأحياء، كل شيء فيها يفتقد إلى الحياة حيث يعاني سكانها من فقر مدقع وانتشار البطالة كما أصبح اغلب ساكنيها يتاجرون بالنفايات كمصدر للعيش، احد السكان علق بامتعاض على سؤالنا عن أحوال المنطقة مرددا: "أين محافظ بغداد وأين رئيس مجلس المحافظة من الواقع الذي نعيشه، أليس من الأفضل لهم التنحي وترك مناصبهم للأفضل لأنهم لم يقدموا لنا شيئاً"، كل مظاهر البؤس هذه تدفعني بين الفينة والأخرى لفتح ملف مناطق أطراف بغداد وما يعاني منه سكانها على وجه الخصوص، علماً أنهم شريحة كبيرة يصل عددها مئات الآلاف، ولكن دون أدنى التفاتة من مجلس المحافظة الذي لا يجيد غير التصريحات التي تجعل من (الهور مرك والبردي خواشيك) كما يقول المثل!!. محافظة بغداد التي رصد لميزانيتها مليارات الدنانير بغية تحسين الواقع الخدمي والصحي والتربوي هي الأخرى تتحمل وزر تلك المعاناة حيث لم نرَ أي مبادرات ولو حتى (بالتلسكوب) يمكن أن تصب في معالجة ولو جزئية لمشاكل أهالي تلك المناطق!!. من يرى منطقة المعامل لابد أن يخرج باستنتاج أنها لا تصلح للعيش.. هكذا وصفها أحد المسؤولين الكبار في تصريح صحفي أثار أهالي المعامل ودفعهم للتظاهر وإغلاق طرق المدينة التي تعد من اكبر مناطق أطراف بغداد إذ تبلغ مساحتها اثنين وأربعين كيلو متراً، وتضم مناطق الرشاد الأولى والثانية والنصر الأولى والثانية وحي البتول وعمار بن ياسر والسكك والعماري والدوانم والبستان والباوية والحسينية ويسكنها ما يزيد على ٨٥٠ ألف نسمة.

□ تفاصيل ص٧

الافتتاحية

الاحتجاج: حركة ديمقراطية للتصحيح

بقلم / فخري كريم

تتسع وتتصاعد الحركة الاحتجاجية في مختلف المحافظات على ازدياد الأحوال سوءا برغم الوعود المتكررة منذ سنوات والدعوات بالصبر على تردي الخدمات، واتساع دائرة الفقر والعوز بين أوسع الشرائح الاجتماعية في مقابل تضخم ثروات النهابين للمال العام، وكذلك تزايد وقائع الفساد والتجاوز على حقوق المواطنين ومظاهر تسلط مجالس المحافظات وتحكمها بشؤون الناس الخاصة وحرياتهم.
ويبدو جليا أن هذه الحركة تأخذ مع مرور الوقت طابعا منظما، وان بصيغ أولية، وبلا ملامح سياسية واضحة أو برنامج محدد، سوى المطالبة بانتشال البلاد من الأزمة المتفاقمة، المتمثلة بانعدام الخدمات الضرورية لحياة إنسانية كريمة واستفحال الفساد المالي والإداري والتعدي على الحريات العامة والخاصة، وتحويل بنى الدولة من وزارات ومؤسسات ومنشآت وأجهزة إلى إقطاعيات تتوزعها المحاصصة السياسية بلا رحمة وبلا مبالاة من الأغلبية المطحونة.
إن انتباهة المواطنين الى حقهم المشروع بالاحتجاج كمظهر للرقابة وتصويب الحكم، صحوة سياسية في غاية الأهمية، يمكنها أن تتحول إلى قاعدة متينة للنظام الديمقراطي التداولي، تنعش الحركة الديمقراطية، وتعزز قوى متوثبة منزّهة عن النتائج المشوهة للخراب الذي حل بالبلاد طوال عقود من الاستبداد والتهميش ومصادرة الإرادة.
لقد كان للهبّة الجماهيرية في تونس ومصر التي أطاحت بالنظامين الشموليين فيهما وتداعياتها على الجزائر واليمن وليبيا وبلدان أخرى تأثير ايجابي على إيقاظ حس الاحتجاج لدى العراقيين، لكن اعتبار ذلك هو السبب المباشر في تحريكهم لإظهار مظلمتهم والمطالبة بحقوقهم ليس من باب الصواب وحسن التقويم، وكذلك فأن تشبيه ما يجري بالعراق بما حل بتونس ومصر هو الآخر مجاف للصواب.
فانتفاضتا البنفسج واللوتس أسقطتا النظامين الشموليين واقامتا نظامين ديمقراطيين، يتطلعان لسن دستور يجسد تطلعاتهما بالحرية وتصفية اسس الاستبداد والتسلط، في حين تنطلق الحركات الاحتجاجية العراقية في اطار نظام ديمقراطي تعددي يستند الى دستور مقر شعبيا وتدير الدولة حكومة منتخبة.
ولا يغير من هذا الواقع الا من باب الاستدراك والتصحيح، ان الدولة بأسسها الديمقراطية لم تكتمل بعد، بل هي في طور التكوين، وان الديمقراطية "توافقية" مشوهة ، ضعيفة الحيلة، حينما يتعلق الامر بارادة المواطنين، يتصيد الفاسدون فيها "فرصة العمر" نهبا وسلبا وتعديا، وان الدستور "حمال اوجه" يقتنص منها المهيمنون ما يسهّل لهم الاستحواذ والتعدي.
وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على ان المحتجين، خلافا لأقرانهم في تونس ومصر، يريدون انتشال نظامهم الديمقراطي من مظاهر الفساد العام، ومن تغييب إرادتهم ، وتجريدهم من حقوقهم بالهيمنة على الحياة العامة.
"إن حركة احتجاج" العراقيين مطلبية بامتياز كوجهة أساسية، لكن هذه الحركة تدرك أيضا بصواب أن مطالبها شديدة الارتباط بالسياسة والسياسيين، فما لم يجر تعديل جذري في مسار الحكم وتطبيقاته، يستحيل أن تستقيم الأمور وتتحقق المطالب المشروعة، وتهدأ الخواطر الملتاعة من الفساد.
واذا لم تع، القوى المقررة في الحكومة، ومختلف أوساطها، هذه الحقيقة بوضوح، وتستدرك بانعطافة حاسمة في إصلاح نهجها، وأساليب وأدوات الحكم وإعادة الاعتبار للمواطنة، بوصفها قيمة عليا، فأن الاحتمال مفتوح على خطر استدراج المحتجين والتسلط على حركتهم ودفعها بالاتجاه الذي يحقق غير أغراضها، بل أهداف القوى المعنية بالإجهاز على النظام الديمقراطي، كما لا ينبغي "قدر تعلق الأمر بالمحتجين" أن تعي خطر الصراع الدائر بين أطراف السلطة الحاكمة نفسها، بقواها وتياراتها المختلفة التي يسعى بعضها ركوب الموجة الاحتجاجية المتصاعدة لتحسين شروط مشاركتها وتسلطها عبر ذلك.
إن المحتجين معنيون بإدراك هذه الحقيقة وكشف الدوافع الكامنة لتلك القوى التي لا تسفر عن حقيقتها، بل تكتفي بإظهار التعاطف والانحياز، وهي بذلك كمن ينطبق عليه القول "كلمة حق يراد بها باطل"!
ولابد لهم، للمحتجين، إدراك حقيقة أن الحكومة بكل إطرافها، منخرطة، ولو بدرجات متفاوتة فيما حل بالبلاد ويعاني منه الناس، وبإمكان كل منها أن تلعب دورا مشهودا سواء في البرلمان أو الحكومة أو في سائر مرافق الدولة لتصويب السلوك العام لها، والدفع باتجاه الاستجابة لإرادة المواطنين وتخفيف العبء والمعاناة عنهم، وهو ما لا يفعلونه.
ومن الضروري بمكان الانتباه واليقظة إزاء تحرك المتربصين بشعبنا، من بقايا النظام السابق، والبعثيين الصداميين وفلول القاعدة، الذين يسعون لاقتناص أية فرصة مواتية للوثوب إلى السلطة، للحيلولة دون تسلل هؤلاء إلى صفوف الحركات الاحتجاجية وحرف مسارها وإجهاضها. إن هؤلاء كامنون في كل ركن من أركان دولتنا الهشة، وفي مختلف أجهزتها المسلحة، مما يتطلب أقصى يقظة من قبل المحتجين وهو ما يدعو إلى تنظيم صفوفهم وصياغة شعاراتهم، وضبط أفعالهم بما لا يسمح لأي تحرك مشبوه أن يخترقه.
إن مواطنينا المحتجين ينطلقون من رهافة حسهم الوطني، ومن إدراكهم أنهم أصحاب العراق الجديد، وهم بناؤوه المخلصون والأوفياء لنظامهم الديمقراطي، الذي يشوبه التشوه بسبب الفاسدين والمفسدين والطارئين عليه، وهم بذلك ينأون بأنفسهم عن أي عمل يستهدف تخريب أملاك الدولة ومؤسساتها، لأنهم أصحابها الشرعيون وكذا الأمر بالنسبة للممتلكات الخاصة لمواطنيهم.
والحكومة في هذا السياق، إذ تعلن احترامها للحق العام في التظاهر والاحتجاج، مطالبة هي وليس غيرها بحماية المحتجين ومراقبة أداء وتصرف المنتسبين إلى القوات الحكومية التي قيل عنها علنا وعلى لسان المسؤولين إن بينهم من هو مغرض ومندس!

القذافي يطالب بالتأجيل.. موسى: ستعقد في موعدها

زيباري لـ (المدى) لا تأثير للتظاهرات على القمة

□ بغداد /إيناس طارق

جددت وزارة الخارجية تأكيدها إقامة القمة العربية في موعدها المقرر، فيما أكدت الجامعة العربية أن قرار تأجيلها يستوجب إجماع الدول الأعضاء.
وزير الخارجية هوشيار زيباري في تصريح لـ"المدى" أمس الجمعة قال إن القمة العربية سوف تعقد في موعدها المحدد ولا صحة لكل التصريحات التي تقول إن القمة سوف تؤجل ولن توثر التظاهرات والاحتجاجات التي تحدث في الدول العربية على انعقاد القمة المزمع عقدها في بغداد شهر آذار القادم.
وأعلنت وكالة الأنباء الليبية الرسمية الجمعة أن ليبيا بوصفها الرئيسة الحالية للقمة العربية قررت تأجيل موعد انعقاد القمة العربية الـ٢٣ المقررة في بغداد إلى موعد لاحق "بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة العربية".
وقالت الوكالة إن "رئاسة القمة العربية قررت تأجيل انعقاد القمة العربية الثالثة والعشرين القادمة التي كان من المزمع انعقادها في العراق إلى موعد لاحق بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة العربية".
ونفت جامعة الدول العربية، الجمعة، تأجيل عقد قمتها المقبلة في بغداد نهاية آذار المقبل بسبب الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي حسب ما صرحت به ليبيا التي تتولى رئاستها الدورية الحالية.
وقال أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى أن "أمانة الجامعة لم تتسلم أي طلب رسمي لتغيير موعد القمة العربية"، مبيناً أن "هذا القرار يجب أن يتخذ بشكل جماعي من كافة الدول الأعضاء".
وأكد وزير الدولة الناطقة والمتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ "أن الظروف التي تمر بها المنطقة تتطلب عقد القمة العربية في موعدها وليس تأجيلها"، مشيرا إلى أن العراق مصر على أن تعقد القمة في ٢٩ آذار والاستعدادات جارية لاستقبالها في بغداد –على حد تعبيره-.
وكانت جامعة الدول العربية قد أكدت، في الثامن من شباط الجاري، أن القمة العربية العادية المقبلة ستعقد في العاصمة العراقية بغداد يومي ٢٩ و٣٠ من شهر آذار المقبل، نافية إرجاء القمة حتى انتهاء الأزمات التي تمر بها بعض الدول العربية، فيما كشف مصدر دبلوماسي عربي أن مندوبي الجامعة العربية عقدوا مؤخراً اجتماعاً في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور ممثل رفيع المستوى من الجامعة العربية للتشاور بشأن القمة.
ومن المقرر أن يضيف العراق القمة العربية التي تجمع رؤساء وملوك الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ويعد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ عام ٢٠٠٣، حيث شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية لمدينة بغداد، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة.
وشارك العراق في القمة العربية الثانية والعشرين التي عقدت في مدينة سرت الليبية أواخر آذار الماضي من العام الماضي ٢٠١٠، على مستوى وزارة الخارجية، وتمثل العراق بالوزير هوشيار زيباري، ونوقشت أبرز القضايا العربية، من ضمنها القضية الفلسطينية، ومشروع النظام الأساسي للبرلمان العراقي، فيما تغيب لبنان عن المشاركة على مستوى رفيع بعد إعلان الرئيس اللبناني ميشال سليمان عن عدم مشاركته الشخصية، على خلفية الشكوك المحيطة بالدور الليبي في قضية اختفاء الإمام موسى الصدر.

هوشيار زيباري

عمرو موسى

القذافي

ارتفاع حصيلة أعمال العنف في ليبيا مع توعّد النظام برد "صاعق"

□ بنغازي/ وكالات

ارتفعت حصيلة أعمال العنف التي تهز ليبيا منذ الثلاثاء الماضي لتبلغ ٢٨ قتيلا على الأقل، فيما اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات بإطلاق الرصاص الحي على متظاهرين "مسالمين" في حين توعد النظام المتظاهرين برد "صاعق".
ففي مدينة البيضاء، إرتفعت حصيلة القتلى إلى ١٤ شخصاً على الأقل منذ الأربعاء، على ما أعلن مصدر ليبي، وذلك بعدما أشارت حصيلة سابقة إلى سقوط قتيلين فقط.
وقال المصدر: "قتل أربعة عشر مدنيا في هذه المدينة" ومن بين القتلى الأربعة عشر متظاهرون وكذلك أنصار للنظام، كما أضاف هذا المصدر الذي أكد أن موظفين في اللجان الثورية قتلوا في مقار هذه اللجان.
وأشار من جهة أخرى، إلى أن عناصر من قوى الأمن قتلوا أيضاً من دون التمكن من تحديد عددهم ولا تتضمن الحصيلة أربعة سجناء قتلوا الجمعة أثناء محاولتهم الفرار من السجن في طرابلس.
وفي بنغازي، أكد مصدر طبي مقتل ١٤ شخصا الخميس في المواجهات التي وقعت بين قوات الأمن ومتظاهرين مناهضين للنظام.
وقال المصدر "الآن لدينا ما مجموعه ١٤ قتيلا من المتظاهرين" في بنغازي.
وأكد هذه الحصيلة رمضان البريكي رئيس تحرير صحيفة قورينا ومقرها بنغازي، موضحا أن الصحيفة حاولت نشر هذه الحصيلة على موقعها إلا أن "خللا فنيا" حال دون ذلك.
وأفاد متظاهر بأن رجالا باللباس المدني مسلحين بمديات انضموا إلى قوات الأمن لمهاجمة المتظاهرين في بنغازي، والذين كان بينهم عدد كبير من المحامين المطالبين بوضع دستور للبلاد.
وأكدت هيومن رايتس ووتش انها "تمكنت من التحقق من ثمانية حالات وفاة" في صفوف المتظاهرين في بنغازي
وخرج عشرات آلاف المتظاهرين المطالبين بإزاحة القذافي في بنغازي.

□ تفاصيل ص٦

تخفيض رواتب الرئاسات ٤٪.. التيار الصدري يؤجل مبادرة الـ ١٥٪

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

قللت كتلة الأحرار داخل التحالف الوطني من أهمية تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، فيما جدد التحالف الكردستاني اعتراضه على الموازنة إلا انه اجبر على التصويت عليها أمام ضغط الوقت.
وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي قد أعلن، أمس الجمعة، عن الاتفاق مع رؤساء الكتل السياسية واللجنة المالية على تخفيض ٤٪ من رواتب الرئاسات الثلاث، مبينا أن الاتفاق تضمن التصويت على موازنة العام الحالي خلال جلسة يوم غد الأحد، بعد تخصيص ٣٠٪ منها للاستثمار.
وقال النجيفي خلال مؤتمر صحافي عقده بمقر البرلمان على هامش اجتماعه مع رؤساء الكتل السياسية واللجنة المالية إن رئاسة البرلمان اتفقت خلال الاجتماع على التصويت على قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١١، خلال جلسة البرلمان الـ ٣٦ التي ستعقد يوم غد الأحد بعد إضافة بعض الفقرات الخاصة بدعم البطاقة التموينية والدرجات الوظيفية ودعم تخصيصات تنمية الأقاليم والاستثمار
النائب عن كتلة الأحرار المنضوية تحت التحالف الوطني أمير الكناني أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن المشكلة ليست في تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بقدر ما هي تتعلق بالمنافع الاجتماعية، التي وصفها الكناني بالعالية جدا، مبينا أن كتلته كانت تصر على تخفيضها إلى ٥٠ بالمئة، إلا أن الاتفاق السياسي قلل من هذه النسبة لتصل إلى ٢٥ بالمئة.
وتابع الكناني وهو عضو اللجنة القانونية في البرلمان أن تخفيض رئيس الوزراء نوري المالكي لراتبه ليس بالأمر الضروري، مبينا أن الأخير يتسلم مبلغ ٤ مليارات شهريا كمنافع اجتماعية.
وعلى ما يقول الكناني فأن هذه المنافع تعطى إلى الرئاسات الثلاث لتناسب مع المستوى الرفيع للمسؤولين في هذه المناصب، وتنفق في حالات الطوارئ، مشددا على أن نسبة الاستقطاع من هذه المبالغ ستحول إلى منظومة الرعاية الاجتماعية عبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
وعن نسبة الـ ١٥ بالمئة التي كان التيار الصدري قد طالب بها في وقت سابق لتوزيعها على الشعب والتي اعتبرها التيار شرطا للتصويت على الموازنة، وأوضح الكناني أن اجتماعا حدث أمس الأول داخل التحالف الوطني حضره المالكي ورئيس التحالف إبراهيم الجعفري جرى الاتفاق فيه على أن تحدث مناقلات بين الوزارات الخدمية في التخصيصات المالية، مؤكدا أن الميزانية التكميلية ستقر بعد ستة أشهر مع فارق سعر برميل النفط الذي يصل إلى ١٠٠ دولار، فيما أن سعره في الموازنة يبلغ الـ ٧٦،٥ دولار ،لافتا إلى أن هذا الفارق سيستقطع منه النسبة كي يتم تحويلها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلا عن وزارة الإسكان كونها صاحبة مشروع الإسكان واطئ الكلفة بالإضافة إلى دعم البطاقة التموينية.
وكان التيار الصدري قد أعلن في وقت سابق أن ١٣٠ نائبا غالبيتهم من التيار الصدري والقائمة العراقية هددوا بعدم التصويت على قانون موازنة العام الحالي، في حال عدم تخصيص ١٥٪ منها للشعب العراقي.
من جانبه قلل النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل من أهمية تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، معتبرا أن هنالك أولويات لدى الدولة العراقية يجب أن تقوم بها وعلى رأسها البطاقة التموينية.
وأضاف خليل في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس أن الموازنة تحتوي على أخطاء جسيمة، وعجز كبير وان على الحكومة تقديم حاسباتها الختامية قبل التفكير بخفض الرواتب.
وأردف خليل وهو عضو في اللجنة الاقتصادية البرلمانية أن مطالبة التيار الصدري باستقطاع ١٥ بالمئة غير ممكنة التنفيذ، بسبب عدم وجود الأموال الكافية لتغطية هذا الأمر، محملا الحكومة لاسيما وزارة المالية أخطاء الموازنة، مستدركا بالقول إن البرلمان الآن أمام ضغط الشارع وبالتالي يجب التصويت على الموازنة في اقرب وقت ممكن ولا يمكن تأجيل الأمر أكثر من ذلك.